جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج

الاقتصاد

للصف السادس العلمي

فرع التطبيقي

تأليف
أ.د. عبدعلي كاظم المعموري
أ.د. حيدر نعمه الفريجي أ.د. جواد كاظم البكري
غازي مطلك صخي لمى هادي خميس

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م
الطبعة الاولى

الفصل الأول

المفاهيم – الناتج القومي- الدخل القومي

National Income - National Production - concepts

بعد دراستك لهذا الفصل يكون بأستطاعتك الاجابة على الاسئلة التالية:

١. كيف نميز بين مفهومي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؟

٢. ماهي مفاهيم الاقتصاد الكلي؟

٣. ماهو معنى الناتج القومي؟

٤. كيف نميز بين مفهومي الناتج القومي والدخل القومي؟

٥. ماهي العوامل المؤثرة على الناتج القومي.

٦. كيف يمكن تنفيذ طريقة رياضية لأستخراج مقدار الدخل القابل للتصرف ومقدار الادخار؟

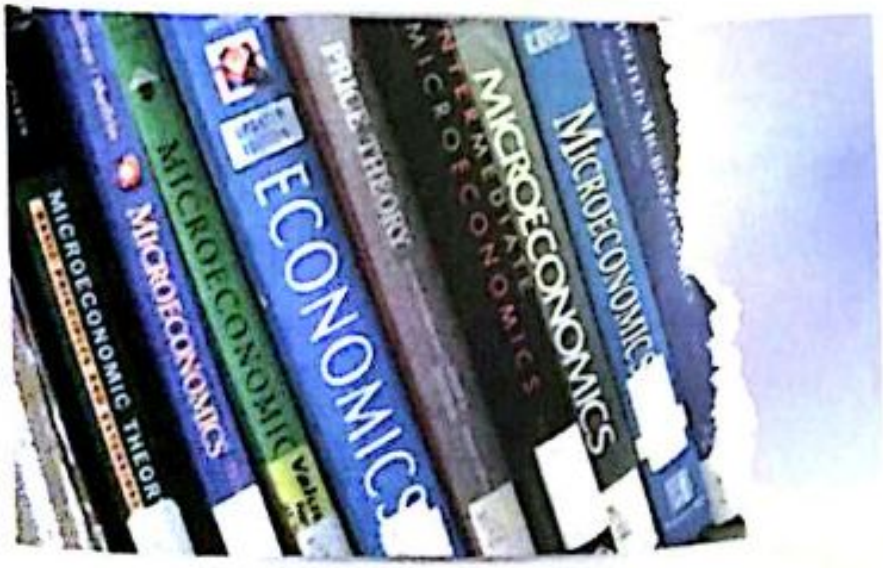

Scanned by CamScanner

المبحث الأول
المفاهيم الاقتصادية الكلية

أولاً: الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسين هما:

١- الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

هو فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى القضايا الجزئية أو الفردية (المستهلك والمنتج)، أي على مستوى اتخاذ القرارات التي تهم سلوك الفرد (دراسة سلوك المستهلك)، أو سلوك المنشأة (الشركة- المؤسسة- المصنع)، في أسواق السلع أو عناصر الإنتاج، والموضوعات التي يسلط الاهتمام عليها هي: الأجور الفردية – الإنتاجية الفردية – سعر السلعة الواحدة - التكلفة الحدية - سعر عنصر الإنتاج ... الخ.

٢- الاقتصاد الكلي (Macroeconomics):

يذهب اهتمام الاقتصاد الكلي إلى دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (Aggregate)، والتي تهم المجتمع، مثل الطلب الكلي – العرض الكلي – مستوى التشغيل (الاستخدام)- التضخم (المستوى العام للأسعار) - البطالة – توازن الموازنة العامة - معدل النمو الاقتصادي. ... الخ. وعلى النحو الأتي:

أ- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

جـ- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.

د- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة، الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.

ثانياً: مفاهيم اقتصادية كلية

١- السياسة الاقتصادية (Economic Political)

وهي استخدام مجموعة من الأدوات (المالية – النقدية – السعرية... الخ)، بغية التأثير (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) على سلوك وحدات صنع القرار، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وأدوات السياسة الاقتصادية هي:

- أدوات السياسة المالية: الأنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية فضلاً عن الضرائب والرسوم.
- أدوات السياسة النقدية: استقرار قيمة العملة - الاحتياطي القانوني... الخ.

وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تحقيق الاستخدام (التشغيل) الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- تحقيق الاستقرار في الأسعار.

جـ- تحفيز النمو الاقتصادي.

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (أي معاملات البلد الاقتصادية مع العالم الخارجي).

٢- النظرية الاقتصادية (Economic Theory)

مجموعة قواعد ومبادئ اقتصادية تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف.

٣- الفعاليات الاقتصادية

في ظل سعي الإنسان بشكل خاص أو المجتمعات بشكل عام لإشباع حاجاتها المتعددة، والانتفاع من الموارد التي تتسم بالندرة، وفي هذا تجري فعاليات اقتصادية عدة هي:

الإنتاج (Production)

هو خلق المنفعة أو زيادتها، وكل منفعة تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع حاجات الإنسان تعد إنتاجاً، ومن الناحية العملية فإن أغلب ما يستهلكه الإنسان لابد إن يمر بمراحل متعددة، فالخبز يأتي من زراعة الحنطة والشعير، ثم يطحن، ومن الدقيق يصنع الخبز، ثم يسوق إلى منافذ التوزيع للمستهلك، وهذه جميعاً تعد إنتاجاً، ويتوقف حجم الإنتاج على الكيفية التي يستطيع المجتمع المعني من توظيف الموارد المتاحة لديه، وبالوسائل الفنية والأساليب التنظيمية المعتمدة في الإنتاج.

التبادل (Exchange)

لا يوجد فرد أو مجتمع بإمكانه أن ينتج كل شيء، لذلك لابد من مبادلة السلع الفائضة عن حاجته بسلع أخرى يحتاجها، وقد استخدمت النقود لتسهيل عملية المبادلة، وتاريخياً كانت هناك المقايضة سلعة بسلعة، ثم جرى الاهتداء إلى النقود للتخلص من قيود المقايضة، وظهرت النقود المعدنية ثم الورقية.

التوزيع (Distribution)

ويقصد به توزيع الدخل الناتج عن الإنتاج على المساهمين في عملية الإنتاج، أو هو توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج التي ساهمت في خلق الناتج القومي، وفي كلا الحالتين فالتوزيع يعني عوائد الإنتاج أو مكافئات عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية- العمل- رأس المال- التنظيم)، وكما يأتي:

عنصر الإنتاج	الموارد الطبيعية والأرض	العمل	رأس المال	التنظيم
نوع المكافئة	الريع	الأجر	الفائدة	الربح

الاستهلاك (Consumption)

وهو غاية النشاط الاقتصادي والهدف النهائي من العملية الإنتاجية، لغرض انتفاع الإنسان من السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ويتوقف الطلب على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك على القدرة الشرائية التي يتمتع بها المستهلكين والمعبر عنها بالدخل وبمستوى الأسعار (التضخم).

٤- طرق التحليل الاقتصادي:

هناك طرق عدة للتحليل الاقتصادي تتوزع على النحوالآتي:

أ. **الطريقة الوصفية:** استخدام المنطق والتحليل الاقتصادي.

ب. **الطريقة البيانية:** استخدام الرسوم البيانية.

جـ. **الطريقة الرياضية:** وضع المتغيرات الاقتصادية في شكل معادلات رياضية.

٥- الرفاهية الاقتصادية (Economic Welfare)

تعد الرفاهية الاقتصادية هو ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية العامة للمجتمع والذي نستطيع قياسه من خلال النقود (نقدياً)، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن للرفاهية الاقتصادية أن تؤدي مع الزمن إلى ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع، وهذا يرتبط بارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد المتأتي من ارتفاع الدخل القومي.

٦- العدالة الاقتصادية:

وتعني إتاحة الفرصة كاملة إزاء أفراد المجتمع كافة وبشكل متساوٍ للمساهمة في النشاط الاقتصادي، وإزاحة كل العوائق التي تحول دون اغتنام الفرصة المتاحة، وتسعى الدول المتقدمة إلى الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى مفهوم أوسع، يتضمن عدالة توزيع الإنفاق العام أو العائد ما بين الأقاليم أو بين الأجيال المتعاقبة أو بين الرجال والنساء.

٧ـ العدالة الاجتماعية:

هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.

٨ـ التوازن الكلي:

يتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا زاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظيف الكامل، أدى ذلك إلى حدوث فجوة تضخمية. أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظيف الكامل فسيؤدي ذلك إلى حدوث فجوة انكماشية.

٩ـ التيار (التدفق) (Flow)

وهي كمية متدفقة ومستمرة من السلع المادية أو المتحصلات النقدية، يجري قياس حجمها أو تغيرها خلال مدة زمنية معينة من مثل (الساعة – اليوم – الأسبوع – الشهر – السنة)، من مثل الدخل (الأجر أو الراتب) فهو يقاس إما يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، وكذا الحال للأنفاق الحكومي الذي يقاس سنوياً وسعر الفائدة التي تحدد بالسنة.

١٠ـ الرصيد (Stock)

وهي كمية ثابتة يمكن قياسها في لحظة زمنية معينة، من مثل: الآلات، المخزون السلعي، رأس المال، الثروة (كمية الذهب - الرصيد في البنك - الأسهم). وعادة ما يذكر مع الرصيد تاريخه المحدد، مثلاً في تاريخ ١٣ـ ١٢ـ ٢٠١٤ كان رصيد (شركة الخطوط الجوية العراقية) (١٥٠) مليار دينار عراقي.

المبحث الثاني

الناتج القومي والدخل القومي National Income andNational Product

أولاً: الناتج القومي (National Product)

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيو عاً واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، لا سيّما قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وبإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين وخلال مدة زمنية معينة، فإن مجموع تلك القيم مطروحاً منها الاندثار (استهلاك رأس المال الثابت)، هو ما يعبر عنه بالدخل القومي، ولكي نتوصل إلى مفهومي الناتج القومي والدخل القومي ينبغي أن نستعرض أولاً ما يعرف بـ **(حلقة التدفق الدائري للدخل)**.

١ـ التدفق الدائري للدخل (Circular flow of Income)

يمثل التدفق الدائري للدخل طبيعة العلاقات بين (قطاع المستهلكين ـ والقطاع الإنتاجي أو قطاع رجال الأعمال ـ والقطاع الحكومي ـ وقطاع العالم الخارجي). استناداً على: **(أن الدخل والإنتاج ما هما إلا وجهان لعملة واحدة)**، فالإنتاج هو **سلع وخدمات** بينما الدخل هو **القيمة النقدية للإنتاج**، إذ أن كل دينار يتم أنفاقه من قبل أي شخص يعد دخلاً لشخص أخر، فنفقات الإنتاج التي يتم دفعها للأفراد لقاء مشاركتهم في العملية الإنتاجية، تمثل دخولاً لهم، يتم أنفاقها في شراء السلع والخدمات من الأسواق، وهكذا تستمر عملية توليد الإنتاج والدخل، مما يعني وجود تيارين مستمرين هما تيار **(السلع والخدمات)** وتيار **الدخول**، أو **التيار السلعي والتيار النقدي**.

ويمكن بيان **آلية التدفق الدائري للدخل** بالنحو الآتي:

- يقوم قطاع الأفراد (العائلي أو المستهلكين) بعرض عناصر الإنتاج (العمل ـ الأرض والموارد الطبيعية ـ رأس المال ـ التنظيم) إلى القطاع الإنتاجي في سوق عناصر الإنتاج.

يدفع القطاع الإنتاجي (الشركات) (عوائد / أو مكافئات) مقابل استخدام عناصر الإنتاج ، فالعمل يحصل على (**الأجر**)، والأرض تحصل على (**الريع**)، ورأس المال يحصل على (**الفائدة**)، والتنظيم على (**الربح**).

- يقوم القطاع الإنتاجي باستخدام عناصر الإنتاج في انتاج سلع وخدمات نهائية ويعرضها في سوق السلع والخدمات.

يقوم الأفراد بأنفاق الدخول التي حصلوا عليها من مشاركتهم في الإنتاج، على شراء السلع والخدمات، وهكذا نجد أن هناك تيارين أحدهما **للسلع والخدمات** والأخر **تيار نقدي**، وبمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: سوق عناصر الإنتاج

العمل- الأرض- رأس المال- التنظيم

أفراد ⟵ ⟶ **سوق عناصر الإنتاج**

دخول (الأجر- الريع- الفائدة- الربح)

المرحلة الثانية: سوق السلع والخدمات

الدخول (مكافئات عناصر الإنتاج)

أفراد ⟵ ⟶ **سوق السلع والخدمات**

سلع وخدمات

والشكل (١) يبين طبيعة التدفق الدائري، أي أن الناتج القومي يولد الدخل، والدخل يتم إنفاقه على الناتج القومي وهكذا.

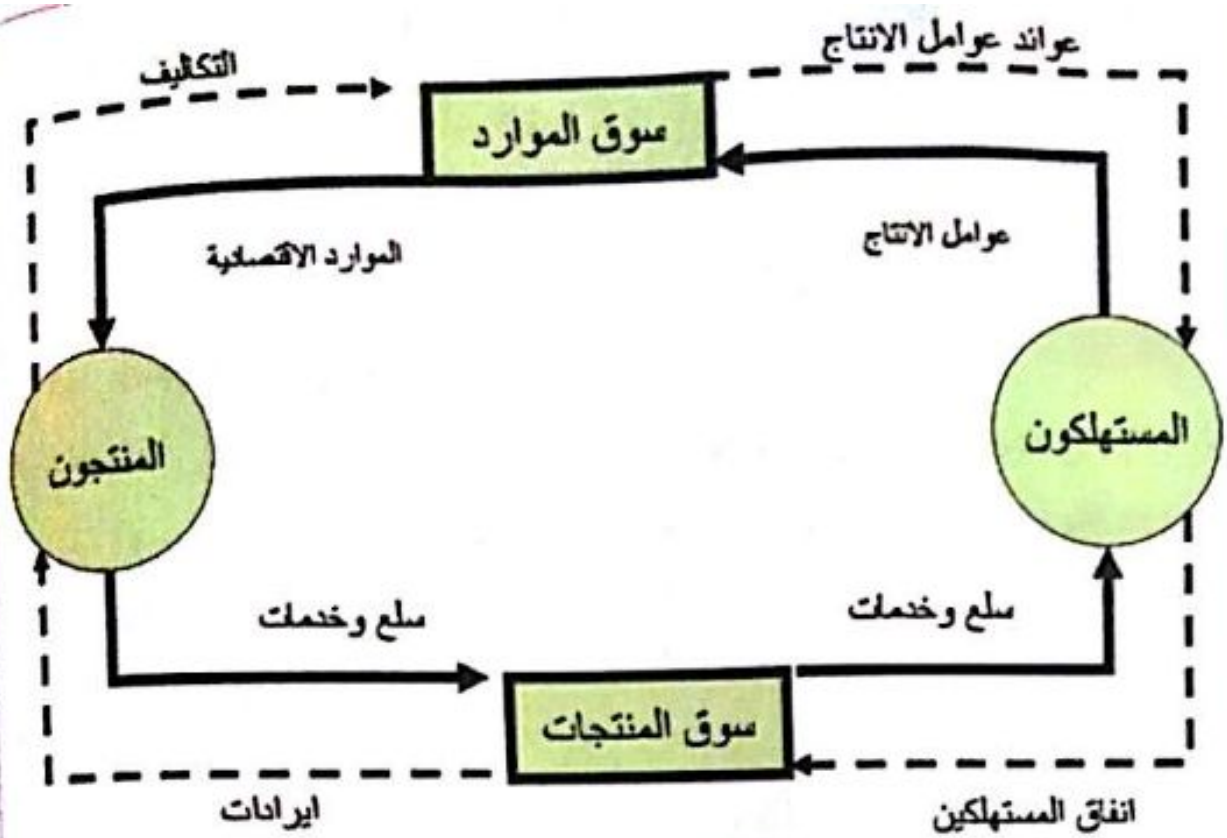

(شكل-١) نموذج مبسط للتدفق الدوري

٢- الناتج القومي الإجمالي: (GNP) Gross National Product

هو مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتجها عناصر الإنتاج الوطنية، سواءً أكان ذلك داخل البلد أو خارجه، في مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، متضمناً قيمة الاندثار (استهلاك رأس المال الثابت كالمكائن والآلات والمباني... الخ) .

الناتج المحلي الإجمالي : (GDP) Gross Domestic Product[1]

هو مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً (داخل حدود البلد)، سواء أكانت وطنية أو أجنبية- خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة متضمناً الاندثار.

٣ - الناتج المحلي الاسمي (الناتج المحلي بالأسعار الجارية)

هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها في بلد ما خلال سنة.

ويتم الحصول عليه من حاصل ضرب الكميات من السلع والخدمات في أسعارها

(١) هنا يتم احتساب جميع ما ينتج داخل حدود ذلك من سلع وخدمات، بغض النظر عن كونها (وطنية) أو (أجنبية). ويعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تيار أو تدفق من السلع والخدمات، فهي كل لحظة هناك إنتاج

السائدة (**الجارية – Current Prices**) في السوق، مع الأخذ بنظر الاعتبار تغيرات الأسعار. والناتج المحلي بالأسعار الجارية، لا يستبعد مستويات التضخم المتحققة خلال السنة، مما يجعل قيمة الناتج المحلي غير صالحه للمقارنة.

٤- **الناتج المحلي الحقيقي: Real Domestic Product**

وهو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة أي بعد استبعاد التضخم (Inflation)، وهذا يعد مقياساً مناسباً للمقارنة مع البلدان الأخرى .

ثانياً: العوامل المؤثرة على الناتج القومي

أ- **الاستقرار السياسي والأمني للبلد**، لأن كليهما يوفران بيئة محفزة و(داعمة) للنشاط الاقتصادي.

ب- **كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع**، والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات التي يكون بإمكانه أنتاجها.

ج- **قدرة المجتمع على توظيف الإمكانات المتاحة له**، من موارد مادية وبشرية، فضلاً عن التكنولوجيا وفنون الإنتاج الحديثة للوصول إلى الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانات.

د- **القدرات البشرية المتوافرة في المجتمع** من حيث التعليم والتدريب.

هـ- **الظروف الطبيعية**، التي لن يكون بمقدور البشر السيطرة عليها، ونقصد بها الكوارث الطبيعية من مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات... الخ وهذه تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث

الدخل القومي National Income

أولاً: تعريف الدخل القومي

هو مجموع القيم النقدية لعوائد عوامل الإنتاج التي شاركت في إنتاج السلع والخدمات (الناتج القومي) خلال سنة.

ويعد الناتج القومي والدخل القومي وجهان لعملة واحدة

الوجه الأول: السلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة، وهي متنوعة ومختلفة (سيارات- الآلات – ألبسة – والأقمشة – الألبان – اللحوم – الخضراوات - والخدمات المختلفة)، وهو (الناتج القومي)، وهذه جميعاً سلع غير متجانسة مما يتعذر قياسها،

الوجه الأخر: استخدام النقود كوحدة قياس للتعبير عن قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل المجتمع خلال سنة واحدة، أي (الدخل القومي مطروحاً منه الاندثار).

ثانياً: الدخل النقدي والدخل الحقيقي

الدخل النقدي (الاسمي) Monetary income:

مجموع المكافئات النقدية التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مشاركتهم في العملية الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات (الناتج القومي).

الدخل الحقيقي Real Income:

مجموع قيم السلع والخدمات التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج في مقابل أنفاقهم للدخول النقدية. ويرتبط الدخل الحقيقي بشكل مباشر بمستوى الأسعار السائد (التضخم)، فكلما ارتفعت الأسعار أنخفض الدخل الحقيقي، لهذا فأن **العلاقة عكسية بين الدخل الحقيقي والتضخم** (المستوى العام للأسعار).

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

الرقم القياسي للأسعار:

يُعرّف الرقم القياسي للأسعار، بأنه أداة إحصائية تُستخدم لقياس التغير النسبي في الأسعار من فترة زمنية لأخرى.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الاسعار في سنة المقارنة}}{\text{مجموع الاسعار في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

مثال تطبيقي

كان الدخل القومي لإحدى الدول لعام ٢٠٠٥ هو ٦٠٠٠ مليون دينار وكان الرقم القياسي للأسعار قد بلغ مستوى ١٢٠ ٪، ما هو الدخل الحقيقي؟

الدخل الحقيقي = ٦٠٠٠ ÷ ١٢٠ X ١٠٠ = ٥٠٠٠

أي أن التضخم قد خفض من قيمة الدخل بمقدار ١٠٠٠ مليون دينار، أو أن القيمة الحقيقية للدخل هي ٥٠٠٠ مليون دينار.

ثالثاً: طرق قياس الدخل القومي

هناك ثلاث طرق رئيسة لقياس الدخل هي:

الطريقة الأولى: طريقة القيمة المضافة

لغرض عدم احتساب المنتجات الوسيطة أو تكرار احتساب قيمة السلعة مرتين (**الحساب المزدوج - Double Counting**)، من مثل احتساب قيمة الحنطة أو الدقيق أكثر من مرة في صناعة الخبز، تم الاعتماد على طريقة القيمة المضافة التي تهتم بالزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها، أي أن القيمة المضافة هي الفرق بين **قيمة الإنتاج** وبين **قيمة المنتجات الوسيطة** خلال كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

مثال تطبيقي

يستلم معمل الابتكار للغزول القطنية كميات من القطن من إحدى المزارع لإنتاج القطن، ودفع لها مبلغ (٣٠) مليون دينار، وقام ببيع الغزول المنتجة إلى شركة معينة للنسيج القطني بمبلغ (٤٠) مليون، والتي بدورها باعت المنسوجات

القطنية إلى الشركة أخرى لإنتاج الألبسة القطنية الجاهزة بمبلغ (٦٠) مليون دينار، والتي قامت بتصنيع مختلف الملابس منها وباعتها في الأسواق بمبلغ (٨٥) مليون دينار عراقي. أحسب الناتج النهائي والقيمة المضافة.

حل المثال:

يمكن بيان عمليات الإنتاج ومراحلها على النحو الآتي:

المراحل	مرحلة الإنتاج	قيمة البيع	القيمة المضافة
الأولى	إنتاج القطن	٣٠	٣٠
الثانية	التنظيف والغزل	٤٠	١٠
الثالثة	النسيج	٦٠	٢٠
الرابعة	الملابس	٨٥	٢٥
الإجمالي		٢١٥	٨٥

طريقة الناتج النهائي	طريقة القيمة المضافة

الطريقة الثانية : طريقة الأنفاق

هذه الطريقة تعتمد على حساب مجموع الأنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية خلال السنة، والسلع والخدمات تنقسم إلى:

- السلع والخدمات الاستهلاكية (وهي تنتهي بمجرد استعمالها من مثل السلع الغذائية).
- السلع والخدمات الرأسمالية (وهذه لا تنتهي بمجرد استعمالها في إنتاج السلع والخدمات لمدة معينة، من مثل الآلات والمكائن- الجسور- الطرق، محطات الكهرباء ... الخ).

وعليه يمكن أن نحسب الناتج بهذه الطريقة على النحو الآتي:

الناتج المحلي الإجمالي = الأنفاق الاستهلاكي الفردي (الخاص) + الأنفاق الاستهلاكي الحكومي (العام) + الأنفاق الاستثماري العام والخاص (تشييد المساكن، المصانع، الجسور، الطرق) - الاندثار + صافي التعامل الخارجي (الصادرات - الاستيرادات).

مثال تطبيقي

في اقتصاد دولة ما كانت قيم أنتاج السلع والخدمات المنتجة، والتي بينتها حسابات الدخل خلال سنة واحدة كما هي مدونة في أدناه: المطلوب أحسب قيمة الناتج القومي الإجمالي بطريقة الأنفاق؟

البند	المبلغ مليون دينار
أنفاق العائلات	٢٠٠
نفقات الحكومة	٢٠٠
الأنفاق الاستثماري	١٨٠
الصادرات	١٢٠
الواردات	١٠٠

حل المثال

الدخل القومي الإجمالي = الأنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي + صافي المعاملات الخارجية (الصادرات - الواردات)

الدخل القومي الإجمالي = ٢٠٠ + ١٨٠ + ٢٠٠ + (١٢٠ - ١٠٠) = ٦٠٠ مليون دينار

الطريقة الثالثة: طريقة الدخل

تعتمد هذه الطريقة على احتساب جميع دخول عناصر الإنتاج خلال سنة معينة عادة ما تكون سنة، سواء كانت دخول الأفراد أو المشروعات الوطنية (الخاصة والعامة) ودخل الحكومة. وبموجب هذه الطريقة يتم حساب دخل كل من أسهم بنشاط إنتاجي وحصل على أجر أو راتب بصورة نقدية أو عينية، وتستبعد الأموال المقدمة لإعانات العاطلين أو التأمينات الاجتماعية أو الدخول التي يحصل عليها المتسولين، فهذه لا تعد دخول لمستلميها لأنها تعد مدفوعات تحويلية. وتتطلب هذه الطريقة جهازاً إحصائياً كبيراً ومتقدماً، وهو غير متوافر في معظم الدول النامية ومنها العراق.

٣- عيوب احتساب الدخل القومي

كثرة البيانات المطلوبة لحساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية، وهو ما يؤدي إلى **احتمالية حصول أخطاء.**

١- لا يأخذ بعين الاعتبار **حجم السكان.**

٢- يعد مقياساً **كمياً وليس نوعياً** لذلك لا يهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للمجتمع.

٣- لا يتضمن بعض الأعمال التي لا يتم حسابها مثل **خدمات ربات البيوت أو استهلاك الفلاحين لمنتجاتهم الزراعية.**

٤- لا يهتم للآثار السلبية التي تتركها النشاطات الاقتصادية المؤثرة في **البيئة والصحة العامة للمجتمع.**

٤- الدخل الشخصي والدخل المتاح

يقسم الدخل إلى قسمين، الدخل الشخصي والدخل المتاح:

الدخل الشخصي : هو ما يحصل عليه الفرد أو الأسرة من أموال، نتيجة مشاركتهم بالنشاطات الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة (يوم – أسبوع – شهر)، فعامل البناء يحصل على أجر يومي، بينما العامل في معامل صناعة الأحذية يحصل على أجر أسبوعي، والمدرس والطبيب ... الخ يحصل على راتب شهري.

أما الدخل الفردي المتاح (أو القابل للتصرف - Disposable Income)، هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المباشرة:

الدخل الفردي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة

وسمي بالمتاح أي أن الفرد يمكن له التصرف التام به لشراء السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته، وتوجيه الفائض منه (الزيادة) نحو الادخار.

مثال تطبيقي

يبلغ راتب موظف في أحدى دوائر الدولة (٧٠٠٠٠٠) دينار شهرياً، ويخضع الراتب إلى ضريبة مباشرة قدرها (٥ ٪)، وإذا ما علمت أن ما يخصصه الموظف للاستهلاك يشكل (٨٥ ٪) من دخله، أحسب مقدار الدخل القابل للتصرف (المتاح) ومقدار الادخار.

الخطوة الأولى:

احتساب الدخل القابل للتصرف (المتاح)

١ـ الدخل الفردي المتاح (القابل للتصرف) = الدخل الشخصي ـ الضرائب المباشرة

٢ـ نستخرج مقدار الاستقطاع الضريبي

الضريبة المباشرة = الدخل الشخصي x نسبة الضريبة

(٧٠٠٠٠٠ x ٥)/١٠٠

٣٥٠٠٠

نطرح مقدار الضريبة (٣٥٠٠٠) ألف دينار من الدخل الشخص

الدخل الفردي المتاح (القابل للتصرف) = الدخل الشخصي- الضرائب المباشرة

٧٠٠٠٠٠ ـ ٣٥٠٠٠ = ٦٦٥٠٠٠

أذن الدخل القابل للتصرف هو (٦٦٥٠٠٠) دينار شهرياً

الخطوة الثانية:

تحديد مقدار الاستهلاك من الدخل

بما أن نسبة الاستهلاك من الدخل هي (٨٥ ٪)

نضرب الدخل القابل للتصرف في نسبة الاستهلاك من الدخل (٨٥ ٪) وتحديد مقدار الاستهلاك.

حجم الاستهلاك = الدخل القابل للتصرف (المتاح) x ٨٥/١٠٠

= ٦٦٥٠٠٠ x (٨٥) / ١٠٠

= ٥٦٥٢٥٠ دينار حجم الاستهلاك

تحديد حجم الادخار

الادخار = الدخل – الاستهلاك

= ٦٦٥٠٠٠ – ٥٦٥٢٥٠

= ٩٩٧٥٠ دينار المخصص للادخار

الأنشطة

١- يكلف مدرس المادة الطلبة بكتابة ورقة بحثية عن بعض من المفاهيم الكلية، من مثل: السياسة الاقتصادية، الرفاهية الاقتصادية، العدالة الاقتصادية ... الخ.

٢- يكتب الطلبة ورقة عن تأثير الاستقرار الأمني على الواقع الاقتصادي للبلد؟.

٣- يقوم الطالب بتسجيل استهلاك عائلته يومياً ولمدة أسبوع، واعتماده كاستهلاك شهري بغية التوصل بشكل تقريبي إلى حجم الاستهلاك للعائلة من الدخل .

٤- يكلف مدرس المادة الطلبة باحتساب الدخل القابل للتصرف لعائلته، عن طريق افتراض مستويات مختلفة للضرائب؟.

٥- يكتب الطالب عن الآثار البيئية التي تتركها وحدات الإنتاج العام أم الخاص على البيئة، مستشهداً بالحالات التي يتواجد فيها الطلبة؟.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول: اختاري/ اختر الإجابة المناسبة لكل من الآتي:

١- تقع دراسة اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى الدولة والاقتصاد القومي ضمن اهتمامات:

الاقتصاد الدولي

الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الصناعي

٢- يؤدي زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي إلى حدوث:

التضخم

الركود (الكساد)

كلاهما

٣- يحصل رأس المال لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية على (مكافئة/ أو عائد):

ريع

فائدة

ربح

السؤال الثاني: بين هل العبارات الآتية صحيحة أم خاطئة وصحح الخطأ؟

أ- يعد الإنتاج القومي الإجمالي مقياس نوعي يعكس التحسينات التي تطرأ على نوعية السلع والخدمات.

ب- يعد الاستقرار الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية.

جـ- الإعانات التي تدفعها الحكومة للأرامل لا تمثل دخولاً ناتجة عن المشاركة في الفعالية الاقتصادية.

السؤال الثالث: في اقتصاد بلد ما جاءت حسابات الدخل القومي كما في الجدول الآتي:

البند	المبلغ مليون دينار
أجور ورواتب	٢٠٠
ريع	١١٠
أجمالي الإرباح	٣١٠
فائدة	٩٠
ضرائب غير مباشرة	٧٠

أحسب الناتج القومي بطريقة الدخل؟

السؤال الرابع:

كان سعر ثلاجة كهربائية (٣٠٠٠٠٠) دينار عام ٢٠٠٨، وأصبح سعرها بحدود (٤٨٠٠٠٠) عام ٢٠١٥، أحسب الرقم القياسي للأسعار.